



الموجز الإخباري

فبراير 2009

الرئيس الأمريكي أوباما يصدر أمراً تنفيذياً بغلق غوانتانامو والسجون التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في غضون سنة واحدة

في 22 يناير 2008، أصدر الرئيس الأمريكي المُنصَّب حينها أوباما سلسلة من الأوامر التنفيذية. وتقضي هذه الأوامر التنفيذية بغلق معسكر السجن في خليج غوانتانامو خلال سنة واحدة وكذلك غلق السجون السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية أو المواقع السوداء إلى جانب المطالبة بأن تجري كافة الاستجوابات حسب الدليل الميداني للجيش.

ولم تنص الأوامر التنفيذية على أي هيكلاة أو إطار زمنية لتقديم معسكرات سجن غوانتانامو. وعلى الجانب الآخر تتواصل عمليات المحاكمة حسب أمر المثول لمعتقلين غوانتانامو. كما يقضي الأمر التنفيذي أيضاً بإجراء مراجعة جديدة لملفات المعتقلين الحاليين إلى جانب الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إطلاق سراح المعتقلين أو نقلهم إلى أماكن أخرى. كما صدر أمر تنفيذى منفصل يقضي بالتعليق المؤقت لكافة اللجان (المحاكم) العسكرية وكذلك كافة الإحالات للجان العسكرية طوال فترة عملية المراجعة.

وقد أشاد مركز الحقوق الدستوري بهذه الأوامر التنفيذية ولكنه أشار أنه ليس بالأمر الضروري أو المقبول أن تتواصل عملية الاعقال لأجل غير مسمى بدون تهمة لسنة أخرى قبل الغلق الحتمي لغوانتانامو. وقد أكد مركز الحقوق الدستوري أن هناك ثلاثة خطوات ستتمكن من غلق غوانتانامو بسهولة وأمان: ترحيل كافة الرجال الذين يمكنهم العودة لأوطانهم وإيجاد بلد ثالث لمن تتذرع عودتهم لوطنيهم خوفاً من التعذيب أو الاضطهاد وتوجيه التهم لمن سيتم توجيه التهم إليهم في إحدى المحاكم الجنائية الفيدرالية الأمريكية العادلة. وعلاوة على ذلك، ناشد مركز الحقوق الدستوري إدارة الرئيس الأمريكي بوضع نهاية فورية للحبس الانفرادي المطول والظروف القاسية غير الإنسانية في غوانتانامو.

ممثلة اللجان العسكرية تعترض بتعذيب محمد القحطاني للتعذيب

صرحت سوزان كروفورد المسئولة عن اللجان العسكرية في غوانتانامو في مقابلة أجريت معها في 14 يناير 2009 أن سجين غوانتانامو محمد القحطاني قد تعرض للتعذيب خلال استجوابه. وقد أشارت كروفورد إلى الاستجوابات الموثقة للقحطاني والتي اشتتملت على العزلة المطلقة والحرمان من النوم والتعرى القسري والتعرض للبرودة القاسية والاعتداء الجنسي وقد دخل القحطاني المستشفى في مناسبات عدة كما تحدث محاموه مراراً وتكراراً بشأن الضرر الذي أصابه نتيجة للتعذيب الذي تعرض له في غوانتانامو.

وقد أكدت كروفورد في المقابلة أنها قد رفضت في وقت سابق إحالة تهم اللجان العسكرية ضد القحطاني نظراً لما لاقاه من تعذيب. كما طالب محامي القحطاني لدى مركز الحقوق الدستوري بترحيله إلى المملكة العربية السعودية وبالخصوص إلى برنامج إعادة التأهيل المكثف الخاص بالمعتقلين السابقين التابع للحكومة السعودية.

الدول الأوروبية تبدي استعدادها لقبول معتقلي غوانتانامو المحتاجين للحماية

في 14 يناير 2009، انضمت فرنسا لكل من البرتغال وألمانيا وفنلندا وسويسرا وأيرلندا والسويد كدول أعلنت رسمياً استعدادها للنظر في منح الحماية الإنسانية لمعتقلين غوانتانامو السابقين كجزء من عملية غلق المعسكر أو حتى الاتحاد الأوروبي على مناقشة القضية.

وهناك ما يقرب من 60 معتقلاً في غوانتانامو يتذرع إرسالهم إلى أوطانهم بصورة قانونية لأنهم يواجهون خطر الاضطهاد والتعذيب. وينتمي هؤلاء المعتقلين إلى دول من بينها الجزائر والصين ولibia وروسيا وسوريا وطاجيكستان وتونس وأوزبكستان. أما الآخرين فهم لا ينتمون لدول معينة بحيث يمكنهم العودة إليها.

وحتى الآن قامت ألبانيا فقط بقبول لاجئين من غوانتانامو حيث قبلت ثمانية رجال في 2006. وفي أكتوبر 2008، أصدر أحد القضاة الفيدراليين أمراً بحق سبعة عشر تركستانياً، ينتمون إلى أقلية عرقية مسلمة في الصين، يقضي بإطلاق سراحهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد اعترضت الولايات المتحدة على هذا الأمر كما ادعت عدم قدرتها على العثور على دول ثلاثة آمنة لمعتقلين غوانتانامو الذين يواجهون خطر الاضطهاد في بلادهم.

أسر معتقلي غوانتانامو يرفعون قضية بشأن وفاة المسجونين

وفي 7 يناير 2009، قامت أسر إثنين من المعتقلين الذين لاقوا حتفهم في غوانتانامو وهم ياسر الزهراني وصلاح علي عبد الله أحمد السالمي برفع قضية ضد وزير الدفاع السابق دونالد رمسفيلد و23 ضابطاً وأفراد جيش آخرين بسبب دورهم في الاعتقال غير القانوني والتعذيب والظروف غير الإنسانية وما ترتب على ذلك من وفاة حتمية لأبنائهم في غوانتانامو.

وتشير التقارير أنه تم العثور على الزهراني السعودي الجنسية والذي كان يبلغ عمره 17 عاماً لدى القبض عليه والسلامي اليمني الجنسية أمواناً في زنازينهم في غوانتانامو في 10 يونيو 2006. وفي وقت الوفاة، كان هؤلاء الرجلين معتقلين بصورة انفرادية بلا تهمة وفي ظروف تشكل تعذيباً.

كما تسعى أسر الرجلين إلى تحمل الحكومة الأمريكية المسؤولية بسبب رد الفعل القاسي الذي أبدته عقب وفاة الرجلين حيث لم يقم مسؤولي الحكومة بإخبار أسر الرجلين بخبر وفاتهما. وبينما تنص الشريعة الإسلامية على دفن الموتى خلال 24 سنة من الوفاة، إلا أن جثتي الرجلين لم ترسل إلى بلادهما إلا عقب مرور ما يقرب من أسبوع من وفاتهما بجانب إزالة بعض الأعضاء ووجود علامات للإصابة الجسدية والصدمات. كما أجريت عمليات تشريح لجثتي الرجلين دون إخبار أسرهما أو الحصول على موافقتهما. كما أصدر مسؤولو الحكومة عدداً من التعليقات الساخرة عن الرجلين عقب وفاتهما من بينها الإشارة إلى وفاتهما على أنها "تحرك دعائي لجذب الانتباه".

استمرار الإضراب الطعام في غوانتانامو

ذكر محامون أن هناك ما يزيد عن 70 رجلاً مضربين عن الطعام في غوانتانامو في الوقت الحالي. ويشعر هؤلاء الرجال بالإحباط تجاه استمرار اعتقالهم بلا تهمة إلى جانب ظروف الاعتقال. ففي المعسكرين 5 و6، يخضع المعتقلون إلى حبس انفرادي موسع. كما أن المعتقلين المضربين عن الطعام دائماً ما يتعرضون للتغذية الإجبارية من جانب أفراد الجيش وذلك باستخدام المعدات والإجراءات التي أدينـت على نطاق واسع بأنها تعسفية وغير إنسانية.

نقل ستة معتقلين من غوانتانامو من بينهم حاجي بسم الله
في 17 يناير 2009، تم نقل ستة معتقلين من غوانتانامو ---أربعة إلى العراق واعتقال واحد إلى الجزائر
وآخر إلى أفغانستان.

إطلاق سراح محمد الغراني الفائز في قضية أمر المثول
في 13 يناير 2009، أصدر أحد القضاة الفيدراليين أمراً بإطلاق سراح محمد الغراني التشادي الجنسية
وأحد المعتقلين في غوانتانامو. وقد أُرسل إلى غوانتانامو عقب إلقاء القبض عليه من قبل قوات الاستخبارات
الباكستانية وكان عمره حينئذ 14 عاماً وهو معتقل في غوانتانامو منذ عام 2002 بلا أي تهمة. وقد صدرت
أوامر بإطلاق سراح 24 معتقلاً من أصل 27 معتقلاً نظر القضاة الفيدراليون في قضيائهم.

نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهرياً عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير
الربحية ذات المقر الرئيسي في مدينة نيويورك المكرّسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور
الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يُنسق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقلين في خليج
غوانتانامو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المنطّعين دون مقابل. تترجم هذه الإحاطة
الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناول على الإنترن特:

<http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter>

إذا كنت تود استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

Center for Constitutional Rights
666 Broadway, 7th Floor
New York, NY 10012
<http://www.ccrjustice.org/>
1-212-614-6443
LKates@ccrjustice.org